الهند والتوازن الدولي- رؤية مستقبلية

م.م. عباس فاضل علوان
مكتب المفتش العام/وزارة التعليم العالي

مقدمة:

تعدُّ الهند واحدةً من أهمِّ الدول الناهضة في المجتمع الدولي، فهي دولة تنمو إمكاناتها وقدراتها بشكل قابل للملاحظة، وبمعدلات مرتفعة، على نحو يجعل التوقعات تنبئُ بأن تكون واحدة من أبرز القوى في النظام الدولي خلال العقود الثلاثة القادمة، أي بحدود عام ٢٠٣٥- ٢٠٤٥، إلى جانب قوى أخرى مثل الصين، وما يسعف في نموها هو أنَّ المجتمع الدولي يعيش انتشار قوة غير مسبوق، بمعنى أنَّ قوة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة لا تنمو بمعدلات تكافئُ نمو قوة الدول الأخرى وبضمنها الهند. كما أنَّ الهند تتمتع بميزات تجعلها قابلة لأن تنمو بمعدلات توصلها إلى مصاف القوى الكبرى عالميا، بمعنى أن لا يتوقف النمو، وخاصة بسبب سعة المساحة الجغرافية والانفتاح الجيواستراتيجي على البحار والمحيطات، وحجم السكان الذي يتيح أن ينمو الاقتصاد الهندي بعدة إضعاف حجمه الحالي.

أهمية البحث والهدف منه:

في هذا البحث سيتم التركيز على موضوعين مهمين:

الأول يتعلق بكون التوازن الدولي يتجه إلى التغير من كونه مرتبطا بالأحادية العسكرية الأمريكية عالميا، إلى كونه سيرتبط بالنظم والقوى الإقليمية، فالنظام الدولي العام في العقود القادمة سيتجه إلى إبراز مكانة للنظم الإقليمية فيه، وهي نظم ستشهد تفاعلات دينامكية بسبب انتشار عوامل القوة، وفيما يتعلق بالنظام الإقليمي الآسيوي العام فإنَّ الهند ستكون واحدة من بين القوى الفاعلة فيه إلى جانب الصين واليابان.

والثاني، ان انتشار عوامل القوة عالميا لا يمكن معه لاي قوة من الوصول إلى مصاف عصر السلام الروماني أو البريطاني أو الأمريكي (كما هو عليه الحالة في نهاية القرن العشرين)، ومن ثم فان هناك فرص مرتفعة لبروز قوى مؤثرة في التوازنات الدولية، وهنا ستكون الهند احداها.

والاهداف التي يسعى البحث الوصول اليها هي:

١-البحث في معنى التوازن الدولي، وكيفية تغير مضمونه استنادا إلى دالة القوة في النظام الدولي.

٢-البحث في توصيف وضع الهند في علاقات القوة في النظام الدولي، وفي التوازن الدولي.

٣-بيان المدى الذي يمكن للهند ان تصله في التاثير في علاقات التوازن الدولي خلال المستقبل المتوسط.

وحدود البحث التي سنقف عندها هي:

-مكانيا، سيكون التركيز على الهند كطرف دولي صاعد.

-وزمانيا، سنكون في اطار مدة ممتدة بين عامي ٢٠٠١ وحتى ثلاثينيات هذا القرن، كون البحث يقدم لرؤية مستقبلية لما ستكون عليه حال الهند في التوازنات الدولية مستقبلا.

-وموضوعيا، سيكون التركيز على توصيف: وضع ومكانة الهند من القوة والتوازن والصراع الدولي، بوصفها موضوعات استراتيجية مهمة في حقل العلوم السياسية عامة والدراسات الاستراتيجية خاصة.

المشكلة والاسئلة البحثية:

يتناول البحث بالتحليل مشكلة مفادها ان الانتشار في عوامل القوة وما يصاحبه من تغير في علاقات القوة سيقود اجلا ام عاجلا إلى تغير حاد في التوازنات الموجودة في النظام الدولي، ومن ثم فان قوى متعددة ستصعد لتكون مؤثرة في تلك التوازنات بحكم ما تملكه من وزن في علاقات القوة دوليا، وأي خلل في عدم قدرة النظام الدولي لان يتكيف مع حقائق القوة الممكن ان تبرز فان النظام سيصاب بالفوضى، وسينتهي عدم الاستقرار الحاد إلى نتائج مؤثرا جدا على النظام الدولي. وهو ما يبعث إلى دراسة حقائق علاقات القوة في النظام الدولي في ظرف بيئة شديدة التعقيد وسيولة عالية في انتشار القوة عالميا، بين الفواعل الدولية والفواعل من غير الدول، ومن بين ابرزها هي الهند.

والمشكلة في اعلاه، تدفعنا إلى طرح عدة اسئلة مركزية ستكون الاجابة عليها محور اهتمام البحث، وهي: ما المقصود بالتوازن الدولي؟ وما عناصره الرئيسية؟ وما حقائق القوة التي تملكها الهند؟ وهل الهند قوى دولية كبرى أم إقليمية كبرى؟ وهل ما تمتلكه الهند يجعلها قادرة على ان

تؤثر في التوازن الدولي؟ وكيف ستؤثر في التوازنات القادمة؟.

الفرضية: ان المشكلة البحثية والاسئلة في اعلاه، تدفع إلى وضع فرضية للبحث، مفادها: ان عوامل قوة الهند تنمو بشكل متزايد بما يمكنها من التاثير على التوازنات الدولية الممكن ان تتحقق في النظام الدولي. بمعنى ان المدخل أو المتغير المستقل للبحث هو ان التغير في عوامل القوة وانتشارها دوليا هو مما يتفق مع ما تملكه الهند. والمتغير التابع أو المخرج المتوقع من هذا التحول ان الهند ستكون بمركز يؤهلها لان تؤدي ادوارا أكثر وأكبر في التوازنات الدولية بحكم ان قدرة القوى الغربية على ادارة ملفات التوازنات الدولية تضعف باستمرار بسبب ضعف موقعها في علاقات القوة.

المنهجية: سنعتمد على منهج التحليل النظمي في تناول موضوع البحث، من خلال الانطلاق من مدخلات محددة وهي: الانتشار في علاقات القوة وما يسببه من تغير في التوازنات الدولية، وموقع الهند منها، والمخرجات متعلقة بتراكم التغير في علاقات القوة لصالح تعزيز مكانة الهند في النظام الدولي وفي علاقات القوى، وهو ما يسمح بتغير التوازنات لصالح امتلاك الهند موقعا أفضل فيها خلال المستقبل المتوسط.

الهيكلية: في هذا البحث تم تقسيم مضمونه إلى اربعة محاور، فضلا عن مقدمة وخاتمة، وكالآتي

المحور الاول: القوة في النظام الدولي:

إن البحث في موضوع التوازن الدولي يعد واحد من الموضوعات المهمة في حقل الدراسات الاستراتيجية، كونه يتعلق بعامل القوة وتوزيعه واستخداماته، وترتيب الهرمية الدولية، وهو حقل دراسي يعنى بكل ما يتعلق بالبيئة الدولية وكيفية انعكاساتها على وضع الدولة، وكيف يمكن للدولة ان تتصرف في هكذا عالم. فالقوة في إطار النظام الدولي، هو الاساس لتناول موضوع التوازن الدولي، وبوصفه ممهد مهم لتناول والاشارة إلى وضع الهند الحالي والقادم ومدى قدرته على التاثير في التوازنات الدولية.

ويوجد بشان القوة بعض التباين النسبي في تحديد مضمونها وفي توصيف محتواها، وتقدير تاثيرها، بين الباحثين في مجال العلوم السياسية وبضمنه الاستراتيجيون عامة، ومبعث هذا التباين هو في الوقوف على ما يعنيه المصطلح، وكيف يؤثر، وفي السابق كانت القوة تتعلق بالبناء العسكري المتاح والقابل للاستخدام، اما الآن فان دالته تقترب من امتلاك كل شيء يمكن استخدامه لبناء القدرة على التاثير، وهو ما يدعو إلى تناول بعض المصطلحات على عجالة، فالقدرة تفيد انها القوة في حالة دينامكية، فهي حاصل جميع

عناصر ومقومات القوة التي تجعل الدولة أو الذي يملكها قادرا على الفعل في المجتمع والبيئة التي يوجد بها[١]. بعبارة أخرى انه ينظر للقدرات على اساس القدرة الكلية للدولة أو للطرف المالك للامكانات في بيئته الداخلية منها والخارجية. في حين ان التاثير يدل على مقدار ما يبتغيه الطرف الذي يستخدم القدرة في العلاقات الدولية من احداث نتيجة، اي انه متعلق بما سيحدث في سلوك الاخر المتلقي قبولا منه طواعية أو ارغاما له، في القيام باعمال محددة أو الامتناع عن اعمال محددة[٢]. وبهذا الشان، تكون القدرة تالية على توصيف القوة، والتاثير يكون المرحلة الثالثة في التوصيف، وهو امر يدفعنا إلى بيان معنى القوة، ليكتمل جانب من التصوير لكيفية الاستخدام في العلاقات الدولية عامة. ان القوة في العلوم السياسية يشمل كل عوامل وامكانات الدولة، بوصفها الخامل أو الساكن، التي يمكن ان تتجه لتكون قدرة، وفي المراحل الحديثة في التطور الإنساني بدأ يضاف اليه العوامل والمقومات المتحركة، مثل الثقافة والتكنولوجيا وغيره، وبهذا المعنى صارت القوة تضم مجموعة واسعة من المقومات ولا تركز على العوامل التقليدية، ومنها[٣]:

١-عوامل قوة داخلية، وهي في العموم تشمل مجموعة واسعة من العوامل، وهي:

- عوامل القوة الطبيعية، أي التي تتمتع بسكونية واضحة ومنها: الموقع والمساحة وشكل جغرافية الدولة، وعدد سكانها ودرجة تنوعهم الاجتماعي والموارد الطبيعية الموجودة في باطن الارض.
- عوامل قوة تقليدية تعتمد في وجودها على الانشطة البشرية، وتشمل الاتي: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والصناعية، والنظام السياسي ومدى شرعيته وتماسكه.
- عوامل قوة حديثة وتشمل: العوامل المعرفية والتكنولوجية والتعليم والثقافة، والروح المعنوية، ونوع الاستراتيجيات التي تتبعها قيادة الدولة، فضلا عن الاعلام.

٢-عوامل قوة خارجية، فالبيئة الخارجية قد تكون مصدر لضعف قوة او ضعف الدولة، وهي تتضمن:

- الاحلاف، كونها تزيد من قدرات الدولة رغم انها تفرض التزامات على الدولة في ادارة شانها الخارجي بما يتضمنه التحالف[٤].
- التنظيمات الإقليمية والدولية[٥]، وهي دالة على مدى تمسك الدولة بالتعاون والقانون الدولي، وميزة هذه المنظمات هو توسيع قدرات الدولة عبر التعاون ودعم جهودها السياسية الخارجية واكسابها الشرعية، والتهيئة لدخولها علاقات

تعاون واسعة، المهم هنا ان التعاون يحقق للدولة قدرة الوصول إلى الاسواق والموارد والتكنولوجيا باقل الكلف طالما ان الامر يخضع للمنافسة، ولا يتطلب اجهاد الموارد الموجودة بتوجيهها نحو الانفاق العسكري.

- القدرة الدبلوماسية، وتفيد بمقدرة الدولة على استخدام جهازها الدبلوماسي لتهيئة بيئة خارجية تتفاعل ايجابا مع مصالحها.

ان وجود عوامل القوة في اعلاه، لا يفيد ان الدول هي من تمتلكها، ففي عالم اليوم، فان العالم لا يحتوي فقط الدول كفواعل دوليين، انما هناك إلى جانبها المنظمات والشركات المتعددة الجنسية[٦]، هذه الفواعل، ان استمر تطورها خلال السنين القادمة ربما سيصل تاثيرها إلى مستويات تؤثر هي على قدرة الدول على ادارة مصالحها وتحقيق اهدافها، خصصا في مجال الاقتصاد والمال والاعلام، وبالتطور المتحقق حاليا للشركات الامنية يمكن ان تسحب اغلب مسؤولية الدفاع من يد الدول وتمنح للشركات الامنية عبر انظمة تعاقدات مختلفة لاداء مهام دفاعية في السنين اللاحقة.

عموما، في عالم فيه فواعل عدة، وجد ظواهر تحيط بمعنى القوة في عالم اليوم، فهناك تباين في انتشار عوامل أو عناصر القوة بين الفواعل الدولية، وهناك تباين في قدرة التاثير بين تلك العوامل أو العناصر، وان هناك تحول متسارع للانتقال من حالة الاعتماد على تقدير استخدام الموارد والعناصر أو العوامل الساكنة والتقليدية: الارض والقوة العسكرية والسكان، إلى الاعتماد المتزايد على العوامل المتحركة: المعرفة والتكنولوجيا والتعليم والاموال والاقتصاد والثقافة[٧]، كون القوة لذاتها ليست غاية في الحياة الإنسانية الا بقدر كونها اداة تستخدم لتحقيق الغايات الإنسانية الأخرى واهمها تعزيز المكانة والرفاهية. وهذا ما يدفعنا الى ان نركز على معنى القوة في إطار التفاعلات والنظام الدولي.

ان النظام الدولي يقصد به التفاعلات وعلاقات القوى، التعاونية منها والصراعية، التي تتم على المستويين العالمي والإقليمي، وطالما نحن هنا نتحدث عن تفاعلات وعلاقات بين اطراف فاعلة، اذا نحن هنا امام منظومة سلوكية اكثر منه امام منظومة قانونية، فالمجتمع الدولي لا يمكن ان يظهر فيه نظام انما هو مجتمع فيه علاقات محكومة بانماط مختلفة الغلبة فيها للقوة، رغم ان هناك اتجاهات ترتفع بمستواها لايصال التفاعلات الدولية إلى مرتبة النظام المحكوم بآليات محددة معروفة بمقدماتها ونتائجها[٨]. وبعيدا عن التباين الحاصل، فان ما نتعامل معه هو مضمون سلوكي: تفاعلات، بين اطراف لها مصالح، تدخل مع بعضها البعض الاخر في

تفاعلات صراعية أو تعاونية متباينة، والتركيز هنا يكون على الصراع، فالتفاعلات الصراعية تشير إلى ان القوة هي الحاضرة في تصريف الشان السياسي الدولي[٩].

ان العلاقات الدولية، تتضمن تفاعلات متباينة، سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، وحدود القوة تكون حاضرة حيثما ظهر الصراع، ومرجع حضور القوة هو ان الدولة ككيان انما هي مشروع سياسي، يتوخى تحقيق اهداف تتعلق بتعزيز المكانة دوليا ورفع معدل الرفاهية محليا. وهذا الامر يتطلب مسالتين:

-موارد متاحة تتفاعل ايجابا مع احتياجات النمو الذي تستهدف الدول بلوغه.

-وان لا تتجه الإطراف الدولية الأخرى إلى معارضة ان تنمو قوة الدولة وتصل إلى مرتبة تتفق مع المكانة والرفاهية التي تنشدها القيادات السياسية فيها والا برز الصراع وعلاقات القوة.

وطالما ان الموارد اللازمة لتحقيق نمو في قوة الدول غير متاحة بشكل وفورات كبيرة في أي دولة من دول العالم، فان الدول هنا تتجه إلى الدول الأخرى أي إلى الاسواق العالمية من اجل تلبية احتياجاتها من تلك الموارد، والظاهر هو ان الامر مقرون باعتبارات السوق في التزود باحتياجات الدولة من الموارد، الا ان باطن السياسة الدولية هو قيامها على التنافس واحيانا الصراع من اجل الوصول إلى تلك الموارد[١٠]. الا ان الامر بدأ بالتغير نسبيا في العقود الاخيرة، من خلال لجوء القوى الكبرى إلى تعظيم قدرتها على الاحلال والاستبدال فيما يتعلق بتنظيم احتياجها للموارد، لكيلا تكون اسيرة للسوق العالمية والصراع على الموارد، وبالفعل انتهى هذا المسلك إلى خفض اسعار النفط عالميا عام ٢٠١٤ وما بعده.

اما بلوغ مرتبة الرفاهية، فاننا نعيش عالم ترتفع فيه التنافسية، وخفض وجود السيادة، وانتهى الامر إلى سيادة تنافس محموم على الاسواق العالمية، وانتهى ادخال متغير التكنولوجيا في التصنيع إلى التوسع في حجم السوق العالمي بشكل لافت للنظر، وانتهى ادخال العامل المعرفي وانفاق واسع على اعمال البحث والتطوير إلى تعظيم قدرات القوى الكبرى، والى تعظيم مسالة الانتشار في عوامل القوة، كونها لم تعد حكرا بالدول الكبرى انما صار هناك انتقال للتكنولوجيا وللمعرفة إلى بلدان صغيرة استطاعت ان تحقق نمو مضاعفا في عوامل قوتها ومنها ناتجها القومي ومعدل متوسط دخل الفرد والقدرة التنافسية للدولة في الاقتصاد العالمي،.. واصبحنا هنا امام مجموعات من القوى، القوى الصناعية

السبع، ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي، ومجموعة نادي بريكس، ومجموعة الاسيان، ومجموعة العشرين. وبالفعل تعاظمت قدرات الدول وخاصة الكبرى على تحقيق الرفاهية داخليا، كما تعاظمت مكانتها في النظام الدولي، وهذا الامر يدفعنا إلى البحث عن نتائج السلوك الاستراتيجي للقوى الكبرى في النظام الدولي المتعلقة بتعظيم قدرتها للوصول الى الموارد والاسواق وامتلاك عوامل القوة وما يصاحب ذلك من نتائج على قوة الدولة، وكيف ينتهي إلى التاثير في الهرمية الدولية وفي علاقات القوى الدولية.

وبقصد ايجاد تصنيف ملائم هنا، نجد الآتي:

١-على الصعيد العسكري، فان مراجعة عوامل القوة في دول العالم على صعد الانفاق والتكنولوجيا والاستراتيجيات والانتشار يوضح ان الولايات المتحدة تاتي في القمة وبانفاق عسكري قدر بنحو ٧١١ مليار دولار عام ٢٠١٤، تليها الصين بنحو ١٤١ مليار دولار، ثم روسيا بنحو ٧١,٩ مليار دولار، ثم بريطانيا بنحو ٦٢,٧ مليار دولار، ثم فرنسا بنحو ٦٢,٥ مليار دولار، ثم اليابان بنحو ٥٩,٣ مليار دولار، ثم السعودية بنحو ٤٨,٢ مليار دولار، ثم ثم الهند بنحو ٤٦,٨ مليار دولار، ثم المانيا بنحو ٤٦,٧ مليار دولار، ثم البرازيل بنحو ٣٥,٤ مليار دولار[١١]. وما يهمنا هو الهند التي تعد ثامن أكبر دولة بالانفاق العسكري عالميا.

٢-على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي، فان الدول الكبرى حسب احصاءات عام ٢٠١٤ هي: الولايات المتحدة بناتج محلي بلغ نحو ١٧,٣ الف مليار دولار، ثم تات الصين بناتج محلي بلغ نحو ١٠,٣ الف مليار دولار، ثم اليابان بناتج محلي بلغ نحو ٤,٦ الف مليار دولار، ثم المانيا بناتج محلي بلغ نحو ٣,٨ الف مليار دولار، ثم بريطانيا بنحو ٢,٩ الف مليار دولار، ثم فرنسا بنحو ٢,٨ الف مليار دولار، ثم البرازيل بنحو ٢,٣ الف مليار دولار، ثم ايطاليا بنحو ٢,١ الف مليار دولار، ثم الهند بنحو ٢,١ الف مليار دولار، ثم روسيا بنحو ١,٨ الف مليار دولار[١٢]. اذا الهند تاسع اكبر اقتصاد بالعالم في العام ٢٠١٤.

٣-على الصعيد الثقافي، فان هناك ثقافات وحضارات كبرى وهي الغرب وهو موزع على عدة حضارات واهمها الحضارة والثقافة الأمريكية والحضارة والثقافة الأوروبية، والثقافة والحضارة الاسلامية والثقافة والحضارة الروسية، والثقافة والحضارة الصينية، والحضارة والثقافة الهندية، هذه هي حضارات وثقافات كبرى في النظام الدولي، بدأت تتضح معالمها بشكل متزايد وبدات تظهر لها تاثيرات في التفاعلات العالمية[١٣]،

فالهند حاضرة كثقافة وحضارة في العالم.

٤-على الصعيد السياسي، فان الامر لا توجد به مؤشرات متماسكة الا اننا هنا يمكن ان نستعين بالاتي: عضوية مجلس الامن الدائمة وهي: الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا، وهناك عضوية مقترحة لتوسيع مجلس الامن من اهم الترشيحات لها هي: اليابان والمانيا والهند وجنوب افريقيا والبرازيل ونيجيريا[١٤]. والمؤشر الاخر هو مدى النفوذ والقدرة على التاثير، وهو مؤشر غير متماسك لليوم لانه يخضع لاجتهادات لا توصل إلى نتائج قابلة للاعمام. بعبارة أخرى، ان النظام الدولي يشهد تعددية في عوامل القوة، بدأت تزداد مع مستهل هذا القرن، نتيجة انتشار عوامل القوة واتجاهها نحو الانتشار بين العديد من القوى، وما يهم ان الهند هي واحدة من بين القوى التي يمكن ان توصف انها اكبر من كونها قوة إقليمية، واصغر من ان توصف بكونها قوة كبرى في المرحلة الراهنة من النظام الدولي (عام ٢٠١٦)، اذا ما حددنا ان القوى العظمى تتمثل بالولايات المتحدة والقوى الكبرى تتمثل بدول مثل روسيا والصين واليابان وبريطانيا والمانيا وفرنسا، وتاتي من بعدها بالقوة الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا ونيجيريا، بحكم المؤشرات اعلاه، الا ان الفرص المتاحة امام بروز الهند لتكون واحدة من القوى المؤثرة في النظام الدولي هي ذات حظوظ كبرى، خصوصا وان القوة تتجه إلى ان تكون عامل مرتبط بمقومات فرعية متعددة لا مجال لان ترتبط بالقوة العسكرية فحسب انما هي ترتبط اكثر وأكثر بجوانب معرفية وتعليمية وتكنولوجية، وهي كلها مما اتيح للهند قدرة للوصول اليها والخوض في مسعى تطويرها، ويتوقع ان تبلغ نتائج متفوقة فيها على اغلب القوى الكبرى في النظام الدولي.

المحور الثاني: توازن القوى والتوازن الدولي:

بعد ان بينا معنى القوة، يبقى هناك مفردة كثيرة الارتباط به الا وهي التوازن، ويقصد بالتوازن في العلاقات الدولية هو التعامل مع حقائق توزيع علاقات القوة في المجتمع الدولي[١٥]، ولكن الامر ليس بهذه السهولة والتبسيط المتاح، فالامر هنا يقرأ قراءتين:

-الاولى متعلقة بما موجود من توزيع لعناصر القوة، وهو توازن طبيعي، لا يمكن ان يتحقق الا في حالات محدودة.

-والثانية هو وضع القوة في النظام الدولي، ويدخل في حساباته عدة عوامل:

١- توزيع عوامل القوة بين الدول، والامر قرينة لتوزيع عوامل القوة السابق ذكرها بين الدول، كون عوامل القوة موزعة بشكل غير موحد بين الدول،

وهو ما يجعل الدول تتباين في قوتها.

٢-توظيف الدول لعوامل قوتها إلى مستوى القدرة على الفعل في النظام الدولي، وهو يعيد الحسابات للعامل السابق، ويجعل بعض الدول التي لديها عوامل قوة اضعف مما تمتلكه مثل حالة السودان، ويجعل أخرى اكبر حجما في العلاقات الدولية مثل باكستان وغيرها، والامر هنا يتوقف على عوامل القوة المستحدثة بشكل خاص، ومنها الاستراتيجيات المتبعة ونوع القيادة التي تملكها الدولة وقدرتها على ولوج المعرفة وتطوير القدرات البشرية،.. والاهم رغبة الدول في اداء ادوار تتلائم مع قوتها مثل حالة كندا واستراليا فهما اكثر خمولا في الانشطة الإستراتيجية العالمية قياسا بما يمتلكانه من عوامل قوة، ومن ثم فان حساب التوازن في وجود هكذا عامل يعد من المسائل التي ترجعنا إلى المربع الاول في الحسابات المتعلقة بالتوازن الدولي للقوى، لنرصد السلوك المتبع من الدول اكثر من الحديث عن حسابات تقليدية للقوة.

٣-التحالفات، والخصومات، وهو يعيد الحسابات العالمية المتعلقة بحسابات التوازن للقوى، كون أي دولة وان امتلكت عوامل قوة الا انها احيانا تجد نفسها امام تحالفات تصيغ شكل علاقات القوة، ولا نتحدث هنا عن سياسات الامن الجماعي فهي حالة سياسية-قانونية مقرونة بزمن مؤقت (حين حصول اعتداء) وضعت في ميثاق الامم المتحدة لردع العدوان[١٦]، انما الحديث هو عن نظام احلاف دائمة أو شبه دائمة أو يمكن تشكيلها متى تطلب الامر ذلك مثل ما تتمتع به الولايات المتحدة من مرونة في تشكيل التحالفات، والامر هنا يعيد صياغة التوازن، بان يدمج قدرات متعددة ويحركها نحو حالة أو نظام دولي أو إقليمي، ومن ثم فيخلق بيئة مصطنعة قادرة على ان تحدث تاثيرها في التوازن.

وفي كل الاحوال، فان القوة تقود إلى وضع متصور للتوازن الطبيعي للقوى، اما ما عداه فهو امر قرين السياسة، واذا ما اتينا إلى التوازن، فمبعثه كسياسة حاجة الدول بعد معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ إلى الوصول إلى استقرار العلاقات الدولية، بان يتم ضبط العلاقات وعدم دفعها إلى الحرب من خلال التحكم باوزان القوة في المحيط قيد التفاعل دوليا أو إقليميا اي خلق بيئة لا تساعد على الحرب، والامر هنا مرتبط اذن باجتناب الحروب، الا انه على مدى سنوات تطوره كمبدأ مهم في النظام الدولي، مرورا بمؤتمر فينا عام ١٨١٥ والحرب العالمية الاولى عام ١٩١٣ وانتهاءا بالحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، لم يقد إلى تحقيق الاستقرار انما قاد إلى تعظيم الحروب، والسبب هو اقترانه بالآتي[١٧]:

١-عدم الثقة، لانه يصور الدول كاطراف فاعلة

تعيش في بيئة صراعية، وعليها ان تحسب لافعال غيرها باستمرار.

٢-سباق التسلح، بمعنى العمل على امتلاك السبق في علاقات القوة، وعدم ترك التقدير للمفاجئات في ظهور علاقات قوة لا تلاءم الدولة ومصالحها.

٣-التحالفات لاعادة ضبط مسالتي عدم الثقة وسباق التسلح.

وخلال المرحلة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة اتجهت ارادة المجتمع الدولي إلى تطوير نظام سمي بالامن الجماعي (تجميع عوامل القوة في المجتمع الدولي لمواجهة أي اعتداء من قبل دولة أو اكثر) وربط النظام بمجلس الامن بموجب الفصل السابع من الميثاق، الا انه بقي خاملا باستثناءات متعلقة بالازمة في كوريا في الخمسينيات من القرن الماضي، وظهر بكفاءة عام ١٩٩٠- ١٩٩١ بحرب الخليج الثانية لمواجهة تدخل العراق في الكويت، الا انه عاد وانزوى امام تطوير لحالات جديدة من استخدام القوة في النظام الدولي وبضمنه التدخل الإنساني، وهو ما سمح بان يكون الداخل غير محصن باعتبارات السيادة[١٨]، وان الامر لم يعد متعلق بان دولة تعتدي على غيرها لتكون تحت طائلة الامن الجماعي انما يمكن ان تكون قضايا الداخل موضع تدخل المجتمع الدولي، وبنفس الوقت بدأت مع مستهل الالفية عودة لمبدأ توازن القوى ياخذ مجراه في المجتمع الدولي، كون الولايات المتحدة دفعت النظام الدولي لاستخدامات جديدة من القوة بفعل ما احدثه التحول في الاستراتيجية الأمريكية إلى التدخل المفرط بالمجتمع الدولي بخوض ثلاثة حروب كبرى: افغانستان عام ٢٠٠١ والحرب على الارهاب ٢٠٠١- ٢٠١٠ والحرب على العراق ٢٠٠٣، وكلها بقيت تداعياتها موجودة لليوم، ونقلت العالم إلى مساحة من عدم الاستقرار واسعة جدا، ودفعت إلى اعادة احياء واسعة لمبدأ التوازن وان كان بصيغته الإقليمية.

الا ان الامر في عالم اليوم شديد التعقيد، لاسباب:

١-أسلحة الدمار الشامل واهمها الأسلحة النووية، وهي قد غيرت من معنى التوازن كون سلاح واحد قادر ان يغير من حقائق القوة على الارض ويجعل عوامل القوة غير مجدية في حسابات توازن تقليدي للقوى. ومساحة انتشار السلاح النووي اتسعت، ويتوقع ان تتسع خلال السنين القادمة، لتشمل ايضا قوى وصلت إلى العتبة، ومنها اليابان والسويد والبرازيل والارجنتين، ومؤتمرات الامن النووي التي عقد منها اربعة في

العالم في واشنطن عام ٢٠١٠ وسيؤول عام ٢٠١٢ ولاهاي ٢٠١٤ وواشنطن ٢٠١٦، سعت إلى تضييق الانتشار الا ان الامر يصعب السيطرة عليه كون الحلقة بين الصناعة النووية والانتشار النووي كسلاح ضيقة جدا[١٩].

٢-تغير في معنى ومضمون القوة، والاتجاه اصبح يتجسد بان القوة الاكثر نشاطا وتاثيرا في المجتمع الدولي هي الاستراتيجيات المتبعة والمعرفة والقوة الاعلامية والاقتصاد،..أي الابتعاد عن عوامل القوة التقليدية.

٣-انتشار غير مسبوق لعوامل القوة، وهنا لا يوجد تركز كبير في العناصر السابقة للقوة بيد دولة محددة رغم انها اكثر تعلقا بالقوى الكبرى، فالانتشار اصبح متحقق بيد دول صغرى، بل وان امتلاك القوة خرج في احيان من يد الدول ليصبح وجودها متحقق بين الكيانات من غير الدول.

٤-ظهور كيانات من غير الدول تمتلك القوة وتستطيع التعامل مع حقائق القوة بعلم الدول أو خارج ارادتها، واهم تلك الكيانات هي الشركات الاقتصادية، والشركات الامنية التي دخلت كطرف في اللعبة السياسية الدولية وتتجه بشكل مضاعف لان تؤدي مهام امنية للدول الراغبة[٢٠].

٥-ظهور حقائق جديدة في التفاعلات الدولية، واهمها تطور القانون الدولي، وتطور التنظيم الدولي، وقوة الضغط الذي تمارسه وسائل الاعلام في تحريك المجتمع الدولي. وهذه الحقائق الجديدة تتطور لتجعل العالم يتجه بشكل مضاعف ليكون مجتمعا إنسانيا، عالميا، يتجاوز اعتبارات السيادة وقدرة الدول لان تتمحور حول عوامل سيادية ضيقة[٢١].

٦-ظهور اهتمامات عالمية اعلى شانا واهتماما لدى الإنسانية ومنها: البيئة، والامن الإنساني، ورفع معدلات الرفاهية،.. وهي شؤون إنسانية بدأت تتبلور منذ عدة عقود، تعطي انطباع ان الإنسان كائن إنساني اعلى من الهوية الوطنية السياسية القائمة، وان الأرض لم تعد تتحمل تجاهل كونها عالم صغير يفرض على الجميع الاهتمام به[٢٢].

في ظل هذا التعقد، وان البيئة ليست متاحة فقط لعلاقات القوة، يطرح تساؤل مهم، كيف هو التوازن الدولي؟ الواضح، ان العالم يعيش في ظل الوضع اعلاه، حالة يكاد يكون فيها جامعا لعدة انواع من نماذج التوازن:

١-فهناك احادية عسكرية أمريكية، ومبعثها ان الولايات المتحدة تتمتع بقدرات وانفاق عسكري كبير جدا، يدعمها مؤسسات بحثية وشركات مصنعة للأسلحة متعددة، وهو ما ولد تراكم يجعلها تسبق غيرها من دول العالم بعدة عقود على صعيد القدرات التكنولوجية، ويضاعف من

هذا الشان انتشارها العسكري عالميا، وهو ما يعطيها ميزات كبيرة في توجيه الموارد العسكرية، ناهيك عن الاستراتيجيات التي تتبعها، والتي بدأت تتحول منذ عام ٢٠٠٨ نحو وجهة خفض معدل النمو في الانفاق العسكري والاتجاه صوب: الصناعات ذات المعدل المعرفي المرتفع، وخفض حجم القوات الكلي والتركيز على بعض الصناعات العسكرية التي يقل فيها حجم الوجود البشري ويزداد فيها عوامل الاتصال والقيادة والمعرفة والقدرة على تحقيق نتائج محددة، فضلا عن اتجاه متسارع لبناء قوات عسكرية صغيرة لاداء مهام صغيرة وليس لخوض حروب دائمة كبيرة، والبحث في تطوير قدرات الشركات الامنية لاداء مهام عسكرية بصيغة تعاقدات مع الجيش الأمريكي[٢٣]. وكذلك، الانفتاح على الشركاء والحلفاء لاداء مهام امنية كل منهم في اطار نظامه الاقليمي، ويات بضمنه انفتاح الولايات المتحدة على تعاون امني مع الهند، وانفتاح عسكري مع باكستان، وغيرهما.

٢–وهناك تعددية اقتصادية وتكنولوجية وسياسية عالمية، فالعالم هنا يعيش مرحلة انتشار متسارع بعوامل القوة، يصعب معه القول بوجود قطبية احادية أو ثنائية.

٣–وهناك صيغة جديدة من التوازن هي القائمة على الظهور بمرتبة الحلف–القطب، عبر الادوار التي يقوم بها أو يمكن ان يقوم بها حلف شمال الاطلسي، او اي حلف آخر يمكن ان يتم انشاءه خلال السنين القادمة.

٤–وهناك حالة تعددية واسعة على صعد انتشار وتطوير المعرفة، والقدرات الإنسانية، كون الدول الصغرى والوحدات من غير الدول استطاعت ان تصل إلى عوامل القوة في هذا المجال، والانتشار في هذا الشان يجعل العالم قابل لان يتحول إلى عالم فيه سيولة مرتفعة ولا توجد فيه مركزية، ومن ثم يجعل التفاعلات غير قابلة للضبط وترجح فرضية تطبيق نماذج للتوازنات ليس على الصعد الدولية العامة انما على الصعد الإقليمية، نتيجة صعوبة ضبط نظام قطبية او هرمية او هيمنة على النظام الدولي.

وفيما يتعلق بالهند فانها تعيش مرحلة كونها اكبر من قوة إقليمية، فجنوب اسيا منطقة إقليمية مهمة في النظام الدولي لانها تجاور شرق وجنوب شرق اسيا، حيث اعلى مراحل الدينامكية الاقتصادية عالميا، وهي مفتوحة على منطقة الشرق الاوسط التي تشغل حيز واسع من استراتيجيات القوى الكبرى، وهي مفتوحة على المحيط الهندي حيث نقطة الارتكاز في استراتيجيات القوى البحرية العالمية لفرض وجودها في النظام العالمي[٢٤].

بعد هذا الاستعراض لحقائق القوة وعلاقاتها في النظام الدولي، يفترض ان نتجه إلى تاطير وضع الهند في التوازن الدولي.

المحور الثالث: الهند: حقائق القوة:

عند الحديث عن الهند فاننا هنا امام نظام إقليمي معقد، فالهند دولة يزداد حجم تركز عوامل القوة بيدها، بشكل مستمر، حتى اضحت واحدة من القوى الكبرى إقليميا[٢٥]، وهو يطرح الحاجة لدراستها، ودراسة عوامل قوتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

اولا: القوة السياسية والعسكرية

ان نظرنا للهند سنجد انها دولة برلمانية، استقلت عام ١٩٤٦، واتجهت إلى تاسيس ما عرف بحركة عدم الانحياز مع زعماء مصر واندنوسيا ويوغسلافيا، للتعبير عن خط فكري مفاده ان هناك فسحة للتفاعل السياسي الدولي بعيد عن حالة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، الا انها كانت بشكل عام اقرب إلى المعسكر الشرقي منه إلى عدم الانحياز، وعموما كانت الهند دولة مستقرة سياسيا، ولم تنهج نهجا عدائيا في العلاقات الدولية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وصعود الولايات المتحدة الى قمة الهرم الدولي، بدأت تظهر دعوات الى ان يعاد صياغة اهم منظمات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الا وهي الامم المتحدة، وظهرت دعوات لاصلاح الامم المتحدة، وتحديدا اطروحات لتوسيع مجلس الامن، وكان الاتجاه الأمريكي يدعو إلى ان يقتصر التوسيع على ضم اليابان والمانيا إلى العضوية الدائمة، في حين كان من بين الطروحات الأخرى طرح اسم الهند مع دول أخرى لان تكون دول تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الامن[٢٦]، والسبب يكمن في كونها تمتلك عوامل قوة مهمة، وهي تنمو بمعدلات مرتفعة تسعفها لان تكون من بين القوى الكبرى خلال العقود القادمة، فضلا عن علاقاتها وطبيعة سياساتها الدولية التي تميل للتوازن والتعبير عن كونها قوى كبرى.

وخلال المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٩١-٢٠١٦، اتجهت الهند إلى اتباع سياسة تزاوج بين الحذر وعدم الانخراط في اطار الاستراتيجية الأمريكية حول العالم، أي انها حافظت على نهج يدعم الاتجاه الاستقلالي، وتوسعت علاقاتها العالمية بالتزامن مع نمو قوتها، فضلا عن اتجاه يدعو الى تبني تخفيف النزاعات والتوترات الاقليمية في علاقات الهند الخارجية مع باكستان والصين[٢٧].

ويلاحظ على النهج الهندي المحطات الاتية: خلال المدة بين ١٩٩١- ١٩٩٤ لم تتجه الهند إلى الصدام مع السياسات الأمريكية، وكانت حذرة

في التعامل مع ملف الصراع في جنوب اسيا مع حليف الولايات المتحدة الرئيس: باكستان، ثم اتجهت بين عامي ١٩٩٥- ١٩٩٨ إلى دعم اتجاه الشراكة مع اغلب القوى الكبرى في النظام الدولي وتسوية مشكلاتها الرئيسية، ومنها دعم الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، وتسوية اغلب الملفات العالقة مع الصين، ثم وصل الامر إلى اعلان تفجيراتها النووية عام ١٩٩٨ الذي تسبب بان يحدث تحول في العلاقات الهندية-الأمريكية، كونه دفع الولايات المتحدة إلى اعلان فرض عقوبات على الهند وباكستان سرعان ما تم تآكلها واتجهت الولايات المتحدة إلى انهائها، واعلنت الهند شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة ووقعت معها عدة اتفاقات استراتيجية ومنها الاتفاق النووي بين البلدين في اب ٢٠٠٨، وجاء هذا الاتجاه بعد ان اظهرت الهند تعاونا سياسيا وامنيا مع الولايات المتحدة في الحرب على الارهاب بعد عام ٢٠٠١[٢٨].

وخلال نفس الوقت اتجهت الهند للانفتاح على علاقات تعاون واسعة، فهي من جهة انفتحت على الصين وعلى اليابان، ومن جهة أخرى انفتحت على روسيا، ودخلت كعضو مراقب في منظمة شنغهاي (التي تركز على توسيع التعاون بين الصين وروسيا ودول وسط اسيا)، ودخلت كطرف فاعل في تجمع دول بريكس (مع الصين وروسيا والبرازيل وجنوب افريقيا) بحثا عن ايجاد مخارج لنظام برتن وودز (الذي صار مقيد لأي تغير يمكن ان يصيب النظام المالي العالمي الذي يهيمن عليه الغرب)[٢٩]. بمعنى ان الهند اتجهت سياسيا إلى الانفتاح على دائرتين متناقضتين على المدى البعيد، وهما توسيع علاقاتها مع الولايات المتحدة وتوسيع علاقاتها مع تنظيمات واتجاهات تتعارض مع بقاء هيمنة الولايات المتحدة على المدى البعيد متضمن توسيع العلاقات مع روسيا والصين.

وقوة الهند السياسية تات من حقيقتين، الاولى هي انها نجحت في تاسيس نظام سياسي يحضى بقدر مرتفع من الشرعية، فهي اكبر ديمقراطيات العالم، وديمقراطيتها لا تحضى بمعارضة من قبل الغرب بل ان الغرب استمر بدعمها رغم انها اظهرت في الالفية الجديدة اتجاه نحو ضعف التيار القومي العلماني المتمثل بحزب المؤتمر، وصعود حزب الشعب الهندي (بهاراتيا جناتيا بارتي الهندوسي) الذي استطاع ان يشكل حكومة ائتلافية عام ١٩٩٨ التي استمرت حتى عام ٢٠٠٤، ثم فاز في عام ٢٠١٤ وشكل حكومة بمفرده، وحزب الشعب يمثل تيار هندوسي

متطرف، وهو ما اضحى يشكل خطر على استمرار التعايش السلمي بين الهندوس والمسلمين في الهند، ومثل تصعيد في العلاقات الهندية الباكستانية نتيجة طروحات الحزب بشان العلاقة مع باكستان. كما انه اتجه إلى دفع الهند إلى التقارب مع اسرائيل وروسيا، في تعبير عن صعود تيار اصولي متشدد داخل الهند يمكن ان يؤثر على العلاقات على مدى ابعد من جنوب اسيا لتمتد إلى منطقة الشرق الاوسط وربما إلى العالم ككل(٣٠).

والثانية انها نجحت في تطوير قدراتها الشاملة، فالهند ليست مجرد دولة نووية، انما هي تمتلك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية مهمة كما سنبينه ادناه.

اما عسكريا، فان القدرات الهندية تبين ان الهند اتجهت بحكم عوامل عديدة إلى تبني خط تطوير قدراتها العسكرية ككل، فهي وسعت انفاقها العسكري من ٢٩,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٣٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٤٩,١ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم تراجع انفاقها العسكري إلى نحو ٤٦,٨ مليار دولار، عام ٢٠١٤(٣١)، وهذا الانفاق جعل الهند بالمرتبة التاسعة عالميا، ليس هذا فحسب، بل ان الهند تمتلك جيشا كبيرا من حيث كمية السلاح التي يملكها، وهي تملك سفن وغواصات وطائرات وصواريخ بعيدة المدى، وولجت عصر الاقمار الصناعية والتكنولوجيا النووية، الا ان نقطة القصور الهندية انها لم تحقق اكتفاءا ذاتيا بالتسلح، فهي ما زالت تستورد اغلب السلاح خصوصا في سلاح الطيران وسلاح السفن والغواصات الحربية من مصدرين مهمين: روسيا واسرائيل (٣٢).

ورغم ان جزء من النمو في قوة الهند العسكرية يعود الى التنافس الهندي الصيني والهندي الباكستاني، الا ان ذلك لا ينف ان نتائج النمو انتهى الى توسع قدرات الهند العسكرية واصبحت تتوسع الى مستوى جعلها قوة عسكرية كبرى.

ثانيا: القوة الاقتصادية

حتى الثمانينات كانت الهند تعاني اقتصاديا من وجود مشكلات بنيوية اقتصادية مهمة ومنها انخفاض في النمو في الناتج المحلي قياسا إلى النمو السكاني، اذ بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو ٥,١%، وبلغ معدل الدين العام نحو ١٠,٤% من الناتج المحلي الاجمالي، عام ١٩٩٠، وهو ما دفع قيادات الهند الى تحرير الاقتصاد عام ١٩٩١، الامر الذي حقق للهند قفزات كبيرة ومنها بلغ معدل التراكم بالاحتياطي الهندي من العملة الصعبة نحو ١٠٠ مليار دولار ووصل النمو الاقتصادي إلى نحو ٥,٨% طوال عقد التسعينات، وترافق معها تحسن كبير في

الاداء الاقتصادي.

وتعد الهند دولة كبرى من الناحية الاقتصادية، والمؤشرات الموجودة بهذا الشان متعددة، واهمها الآتي[٣٣]:

١-الناتج المحلي الاجمالي، فالناتج المحلي الاجمالي للهند نمى من كونها القوة رقم ١٩ عالميا بناتج محلي بلغ نحو ٤٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى القوة الثامنة عالميا بناتج محلي اجمالي بلغ نحو ٢,١ الف مليار دولار، عام ٢٠١٤. وبلغ متوسط دخل الفرد نحو ٢٩٣٠ دولار للفرد الواحد عام ٢٠١٠، ويرجع هذا المستوى المتدني قياسا بالمتوسط العالمي البالغ نحو ٨١٤٠ دولار للفرد الواحد إلى عدد السكان الكلي في الهند.

٢-حجم التجارة الخارجية، وارتفع حجم تجارة الهند الخارجية من نحو ٤٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٩٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٤، وهذا الامر عكس نموا مهما في حجم قوة الاقتصاد الهندي عالميا.

٣-القدرة التنافسية عالميا، ووضع مؤشر التنافسية العالمي الهند بالمرتبة ال ٦٩ عالميا عام ٢٠١٣، والمرتبة ال ٧١ عالميا عام ٢٠١٤، وهو تراجع بسيط نتيجة حجم المنافسة في السوق العالمية، كما انه لا يفيد بتراجع مهم كون اغلب القوى الصاعدة هي اقتصادات صغيرة الحجم مثل سنغافورة وغيرها من الدول الصغيرة الحجم والسريعة النمو. والمعروف عن هذا المؤشر انه يعتمد على بيانات متعددة ومنها الناتج المحلي والتجارة، وغيرهما.

٤-اما تدفق الاستثمارات الاجنبية للهند، فقد نمت من نحو ٠,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ لتصل إلى نحو ٣١,٨ مليار دولار عام ٢٠١٤، وتفوقت بذلك على الولايات المتحدة (٣٠,٢ مليار دولار) والصين (٢٩,٢ مليار دولار)، وحجم النمو في الاستثمار الاجنبي عكسه وجود منظور ايجابي للهند بكونها مع الصين هي الاقتصاديات التي اعطت للاقتصاد العالمي دفعا قويا لان يستقر بعد الازمة المالية العالمية ٢٠٠٩- ٢٠١٣.

٥-كما ان الهند قوة تكنولوجية مهمة، تنمو قدراتها بهذا الشان وخاصة في قطاعات: البرمجيات والالكترونيات والنانو، وغيرها، وهو ما يدعم قدرتها على النمو الاقتصادي عالميا.

وهذه المؤشرات كانت نتيجة السياسات الاقتصادية الهندية، ويلاحظ مثلا على حجم التنوع والدينامكية في هذا الاقتصاد ان الناتج المحلي يشارك به قطاعات متنوعة، ومنها: ٣٨,٦% للزراعة و٢٤,٢% للصناعة و٣٧,٢% للخدمات، عام ١٩٨٠، وبلغت نحو ٢٤,٩%

للزراعة، و ٢٦,٩% للصناعة و ٤٨,٢% للخدمات، عام ٢٠٠٠، وتغيرت هيكلية هذا الاقتصاد لتكون نحو ٢١% للزراعة ونحو ٣٠% للصناعة ونحو ٤٥% للخدمات عام ٢٠١٤[٣٤]. وهو ما يفيد ان هناك تنوع وعدم وجود اقتصاد احادي او ريعي، وانما هناك اقتصاد صناعي.

والمؤشرات اعلاه، تجعل الهند بمراتب متقدمة عالميا، في الجانب الاقتصادي، وهي تنمو بمعدلات مرتفعة جراء التوسع بالاستثمار في الجوانب المعرفية والتعليم، والبحث والتطوير، واذا استمر معدل النمو في اقتصادها بالمستوى الحالي (قريب من ٦%) واستطاعت ان تضبط معدل النمو السكاني بين ٢-٣% فانها ستكون قادرة على بلوغ مرتبة الاقتصاد الثالث عالميا بعد الولايات المتحدة والصين بمدى لا تتجاوز العام ٢٠٣٠، لتتجاوز اليابان التي وصلت إلى مراحل لا يتوقع معها التوسع في نمو اقتصادها القومي بحكم عوامل عديدة ومنها حجم التنافس المرتفع جدا في منطقة شرق اسيا والتباطؤ الاقتصادي الذي تعيشه اليابان لمدة قاربت على العقد من الزمن تقريبا[٣٥].

ثالثا: القوة السكانية والجغرافية والحضارية

تعد الهند واحدة من اكبر دول العالم بمساحتها الجغرافية، التي تبلغ نحو ٣,٢٨٧ مليون كم٢ (سابع اكبر دولة من حيث المساحة)، وتشكل شبه قارة، بموقع فريد عالميا، كونه مفتوح على البحار والمحيطات مما يعطيها مرونة جيوبوليتيكية واسعة، نحو المحيط الهندي وبحر العرب، أي ان القدرة على خنقها استراتيجيا غير ممكنة من قبل أي دولة في العالم، وجغرافيا فانها تتصل من ناحية البر وتتواصل مع عمق اسيوي شديد التنوع، لا تخاطر بالانغماس به.

وتعد الهند ثاني اكبر دولة بالعالم من حيث عدد السكان، اذ بلغ عدد سكانها نحو ١,٢٩ مليار نسمة عام ٢٠١٥، ويتوقع ان يصل العدد إلى نحو١,٨ مليار نسمة عام ٢٠٢٢ متجاوزا المتوقع من عدد سكان الصين (نحو ١,٦ مليار نسمة). وبلغ سكانها الحضر فيها نحو ٢٨%، وسكانها الريف نحو ٧٢%، وهي نسب ما زالت لا تخدم اغراض النمو، كون اغلب البلدان المتقدمة تعمل على ادخال التكنولوجيا إلى الاقتصاد والصناعة والزراعة وخفض الاستخدام والعمال اليدوية، وفي الولايات المتحدة مثلا فان السكان في الريف لا يزيدون عن ٤%، وفي المانيا عن ٥%[٣٦].

والامر لا يتوقف على عدد السكان فقط، فهناك خصائص عدة مرتبطة بهذا العدد منها ما يشكل نقطة ضعف، ومنها ما يشكل نقطة قوة، فالهند متلونة اثنيا، يؤلف الجنس الهندي نحو ٧٢% والباقي اقليات أخرى، وبمجموعهم فانهم يتالفون من عدة قوميات، اذ يوجد بها نحو ١٣٠٠

قومية، ومنها هناك نحو ١٣ قومية يبلغ عدد اتباع كل منها اكثر من ٢٠ مليون إنسان، ويوجد في الهند ٣٤٧ لغة قومية ومحلية، يعتمد منها ١٦ لغة رسمية في الهند، مع الانكليزية[٣٧]. وهناك ايضا نحو ١٨٠ ديانة، تتوزع بين ديانات توحيدية واعتقاد وثني، والاعتقادات الكبرى هي: الهندوسية (اتباعها نحو ٨٠٠ مليون) إنسان، والمسلمين (اتباعه نحو ١٩٠ مليون) إنسان، وهناك المسيحية (اتباعها نحو ٤٠ مليون) إنسان، والسيخية (اتباعها نحو ٣٥ مليون) إنسان، والبوذية (اتباعها نحو ١٣ مليون) إنسان[٣٨].

وما يهم بهذا التلون في الاثنيات الهندية انها تعيش حالة تداخل مع محيطها الإقليمية باتجاه باكستان والبنغال وغيرهما، ومن ثم فان عدم سيطرة الهند على العلاقات والسلم المجتمعي سيقود إلى نتائج وخيمة على العلاقات الاثنية إقليميا، وتكاد الحكومة مسيطرة على بيئة التعايش الموجود في المجتمع الهندي، عكسها استمرار الدولة الهندية وضعف عوامل التفكك باستثناءات متعلقة بكشمير[٣٩].

والنقطة المهمة هنا في هذا الجانب، هو ان الهند لديها عامل حضاري بدأ يتمايز خلال السنين القليلة الماضية وخصوصا بعد عام ١٩٩٠، لتكون موجودة كقوة حضارية متمايزة عن باقي الحضارات الكبرى في العالم: الحضارة الغربية والحضارة الاسلامية والحضارة الصينية والحضارة الافريقية والحضارة الروسية السلافية الارثوذوكسية. وتمايز الهند واختلافها دفع الهنود معه إلى اتجاهات متعصبة بانتخاب حزب الشعب الهندوسي[٤٠]، وهو امر يدل على ان الاتجاهات الحضارية ان تم التوسع في تفعيلها في المجتمع الدولي ستقود إلى دفع العالم إلى تحقيق اندماجات على اسس عنصرية، تتمايز فيه الحضارات بدلا من الاسس المصلحية التي كانت سائدة منذ معاهدة ويستفاليا، وهذا الاتجاه في التفكير والسلوك رغم انه لم يبرز كاتجاه حاد في العلاقات الدولية الا ان بعضا من ملامحه اخذت تبرز في السنين السابقة، واظهار ان الهند تتالف من هوية هندوسية (والهندوس لا يزيد نسبتهم عن ٦٥% من الهنود، وهناك نحو ١٩٠ مليون مسلم فيها، ناهيك عن ديانات أخرى مختلفة).

المحور الرابع: منظور لوضع الهند في النظام الدولي:

بعد ان بينا ان الهند دولة إقليمية يتضاعف معدلات نمو عوامل قوتها، ويتوقع ان تصبح واحدة من القوى الكبرى في النظام الدولي في العقود القليلة القادمة، يتوجب ان ينظر إلى

علاقتها بالتوازن الدولي، بمعنى كيف سيكون ميزان القوى مستقبلا، وكيف سيكون وضع الهند فيه؟

أولا: احتمالات تطور القدرات الهندية

ان القدرات الهندية الحالية، وبظرف معدل نمو مستقر عند نحو ٦% منذ نحو عقد من الزمن، والتوقعات تستقر ان الهند ستحافظ على هذا المعدل وربما سيزداد قليلا ليصل إلى نحو ٨% في العقد العشريني من هذا القرن، يمكن ان نتصور ان تكون القدرات الهندية كالاتي:

١-سياسيا فان النظام الدولي لا يمكن ان يبقى محافظا على شكل ومضمون المؤسسات العالمية الموجودة، فهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن بالخصوص لا يمكن ان تستمر بالتشكيلة الراهنة: عضوية دائمة لخمس دول، فهي اما ان تعدل وتستوعب دول أخرى مهمة لا يمكن ان تكون بعيدة عن القرار الاممي، مثل: المانيا واليابان والهند والبرازيل وجنوب افريقيا ونيجيريا، أو ان تندثر منظمة الامم المتحدة وتظهر أخرى جديدة، أو ان تندثر الامم المتحدة بلا بديل يحل محلها نتيجة الانقسام العالمي[٤١]. وفي كل الاحوال فان الهند ستكون بموقع افضل عالميا ولا يمكن للقوى الأخرى انكار وجودها السياسي عالميا.

٢-وعسكريا، فان الهند تتحول تدريجيا من كونها دولة مستوردة للسلاح إلى كونها واحدة من مراكز صناعة السلاح عالميا، ففضلا عن كونها صنعت السلاح النووي، وتمتلك بحدود ٩٠-١١٠ راس نووي حسب تقديرات عام ٢٠١٤[٤٢]، فانها تصنع أسلحة متنوعة وطورت صناعة الصواريخ وصناعة الفضاء فيها، ولديها ضعف في نقاط منها الصناعات الجوية، وصناعة السفن والغواصات، وفي حالة امتلاك الاسرار التكنولوجية فيها فان الهند ستكون قوة رائدة إقليميا ودوليا في مجال الدفاع، واذا صاحبه انتشار للجيش الهندي بقواعد خارج الهند أو نشر قواتها في المحيط الهندي وفي المياه الدولية الأخرى فان الامر سينبأ بظهور الهند كواحد من القوى الكبرى، خصوصا وان الانفاق العسكري الهندي يتصاعد، وتضاعف بنحو الضعف بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠١٣ .

٣-واقتصاديا، فان حجم الاقتصاد الهندي تضاعف نحو ثلاثة اضعاف بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠، ونحو الضعف بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٤، ويتوقع ان يزداد حجم هذا الاقتصاد في ظل نسبة نمو تقع بحدود ٦% سنويا، ليصل إلى مرتبة ثالث اكبر اقتصاد في العالم بحدود عام ٢٠٣٠، وبهذا يتوقع ان يتجه الاقتصاد الهندي الى ان ياخذ مكانة مهمة بين اقتصادات العالم الكبرى، في وقت يتج الاقتصاد الامريكي الى ان يصغر نصيبه في الاقتصاد العالمي، فاكثر

توقعات الاقتصاد الأمريكي تنتهي إلى ان هذا الاقتصاد سوف لن يزيد حجمه على ١٦-١٧%، وان الاقتصاد الصيني سياخذ قرابة ٢٠- ٢٣% من حجم الاقتصاد العالمي بحدود عام ٢٠٣٠، وان الاقتصاد الهندي سياخذ نحو ٧-٩% من حجم الاقتصاد العالمي أي الاقتصاد الثالث عالميا، وسيصل الى نحو ١٥% من الاقتصاد العالمي عام ٢٠٥٠[٤٣].

٤-وثقافيا وحضاريا، فان التقدم والعولمة التي يمر بها المجتمع الهندي، ونجاح الحكومة في ادارة ملف التصنيع الذي تمر به البلد بشكل تدريجي وليس فوضوي من خلال بناء مراكز صناعية وتكنولوجية متقدمة وجعلها وسيلة تسحب البلاد بها نحو مراتب متقدمة، جعل الهنود يتقدمون بمراتب متقدمة جدا في المجال التكنولوجي والمعرفي والتعليمي، بمعنى امتلاك مصاف القوة الناعمة، مع اعتماد سياسات قومية لا تدفع نحو الصدام مع الغرب أو مع القوى الاسيوية الرئيسية، وهو ما جعل الهند تؤسس لكونها قوة تمثل الهوية الهندوسية بشكل خاص، وهوية هندية مميزة في المجتمع الدولي.

ثانيا: احتمالات لتطور علاقات القوى وتوازناتها في النظام الدولي: ان التغير في ميزان القوى العالمية، خلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٣٠ ستكون في غير صالح القوى الأوروبية، في حين انها ستكون في صالح القوى الاسيوية، فمراكز استقطاب اغلب عوامل القوة ستكون الدول الاسيوية وتحديدا الصين والهند[٤٤]، وطالما ان موقع الولايات المتحدة العالمي يتوقع ان يتراجع، أي موقعها على صعيد عوامل القوة الكلي، فهو امر سيكون مقترن بلجوء الاخيرة الى احد خيارين: اما اللجوء الى الاحلاف المؤقتة والدائمة لرفع الجاهزية الامريكية في العالم وفي النظم الاقليمية، او اللجوء الى الانسحاب المحدود من النظم الاقليمية الاكثر كلفة، ولعب دور الموازن عالميا. واي من الخيارين التي يمكن ان تلجأ لها الولايات المتحدة لا ينف ان الامر سيكون مقترن بان القوى الاسيوية ستاخذ موقعا مميزا في عوامل القوة، وطالما ان التفوق سيكون مقترن بمدى امتلاك عوامل القوة المعاصرة والمستقبلية: قيادة واستراتيجيات ونظم معلومات واتصالات ونظام تعليمي وتنمية بشرية وبحث وتطوير،.. وطالما ان القوى الاسيوية وبضمنها الهند امتلكت موقعا مميزا بهذا الشان، فان الامر سيكون له تبعات على النظام العالمي ككل، وبضمنه على توازنات القوى العالمية.

ان توازن القوى وكما سبق وان بينا هو قرينة: التسلح وعدم الثقة والتحالفات، والتسلح يؤخذ

بكونه دالة على امتلاك القوة، فان الامر هنا سيكون قرينة على وجوب احداث تحولات في التوازن الدولي، وطالما ان هناك فرق بين التوازن الطبيعي وفقا لانتشار عوامل القوة، وسياسات التوازن، ودخول التحالفات، وطالما ان العولمة احدثت تغيرا على صعيد البيئة الدولية وخاصة تحت تاثير عوامل: التحالفات (التي تتجه لان تكون مؤقتة وليس دائمة) وتكوين الشركات الامنية المتعددة الجنسية، وان كيانية الدولة تتغير لتكون العلاقات الدولية عبارة عن علاقات لا ترتكز على اسس السيادة انما على اساس ان هناك اهداف ومصالح خالية من المحتوى القومي، وربما نكون اما نظم إقليمية واسعة مثلا نظام إقليمي أوروبي واخر أمريكي لاتيني واخر يجمع اكثر من دولة في جنوب اسيا،.. اذن سيكون معنى التوازن متغير وليس ثابت، وسيكون العالم امام توازنات إقليمية وليس امام توازن دولي، وستكون التوازنات الإقليمية بمجموعها حصيلة لتوازن دولي عام غير قابل لان يوصف بانه تحت مظلة احادية او ثنائية او متعدد القطبية، انما سيكون هناك انتشار لعوامل القوة وسيكون كل نظام إقليمي له خصائصه وميزاته، وهو توازن لن تكون فيه قوة مركزية واحدة تؤثر عليه، وهو بداية لحدوث تحول هام في النظام الدولي في العقود القادمة:

١-اما باتجاه ان الدول تتجه لاندماجات اكبر من محتواها القومي لكي تستمر بالبقاء، وهو ما يفيد بان التجمعات الإقليمية مثل الاتحاد الاوروبي ومنظمة غرب افريقيا وتجمع دول أمريكا اللاتينية والاسيان وغيرها، سيتجه إلى ان يتشكل بصيغة دول اتحادية، وعدم البقاء بصيغة دول مستقلة.

٢-أو ان النظام الدولي العام يظهر كيانات فوقية مثل امم متحدة (الحالية أو غيرها) تقترب من كونها حكومة عالمية، ويوجد إلى جنبها تطور المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية إلى مرتبة القضاء الدولي، وتطور منظمة التجارة العالمية ومؤسسات برتن وودز إلى سلطة اقتصادية عالمية. ومن ثم تكون الدول وغيرها من الفواعل من غير الدول مجرد كيانات في نظام عالمي واحد.

٣-أو ان يتجه الجميع إلى فوضى عارمة، بحيث لا يمكن السيطرة على التفاعلات من قبل أي مركز، والعالم سيلجأ حينها إلى تنظيم نفسه عبر صيغة توازنات القوى الإقليمية وربما اصغر من ذلك، وسيكون لكل توازن فرعي مصادر الدعم الخارجية، ويسود حالة من عدم اليقين المرتفعة في النظام الدولي.

ثالثا: مستقبل وضع الهند في التوازنات الدولية

وفي هكذا تصور للنظام الدولي واحتمالاته، فان الهند تجد نفسها في موقف القوة الإقليمية التي

استطاعت ان تحتكر جانب من القوة وعواملها، سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا، وستؤهلها عوامل القوة وسياسات التوازن التي يمكن ان تتبعها لان تكون قوة دولية كبرى في غضون العقد الثلاثيني من هذا القرن. وربما تنجح الهند في تطوير علاقات مجموعة دول بريكس او مجموعة شنغهاي إلى مجموعات تخدم اغراض تحالفات تدعم قوة الدول الاعضاء فيها وبضمنها الهند.

وهنا لدينا الاحتمالات الاتية:

١-في حالة الاتحادات الإقليمية الكبرى، وهنا سيتوقع ان يقل عدد دول العالم من نحو ١٩٣ دولة في الامم المتحدة، بظهور أوروبا الموحدة كدولة اتحادية، وأمريكا اللاتينية الموحدة، وغرب افريقيا الموحد، والاسيان الموحدة، أي سيقل عدد دول العالم إلى نحو ٧٠- ٨٠ دولة، وهذا الامر سيجعل من كل كيان (دولة جديدة) عبارة عن قوة كبرى في النظام الدولي، صحيح ان الهند لوحدها تمثل شبه قارة بحكم الموقع والمساحة وعدد السكان، الا اننا هنا امام تغير بقواعد اللعبة الدولية، وسيكون وزن الهند في هكذا ظرف اصغر من حجمها الراهن في النظام الدولي، وهو امر سيدفع الهنود إلى بناء نظام إقليمي يجمعهم باغلب دول جنوب اسيا وربما بضمنها باكستان.

٢-اما اذا ظهرت كيانات فوقية عالمية أي ان يتحول العالم إلى نظام وحكومة عالمية، فان الهند ستجد نفسها كواحد من عدة حضارات كبرى تشارك بفاعلية وتنافس في ادارة ذلك النظام، كون الامر سيطلق قطار للتنافس الاقتصادي والتكنولوجي، والهند بما تمتلكه من عدد سكان فانه بالتاكيد سيكون مدعاة لوجود عدد اكبر من العلماء والناشطين اقتصاديا وتعليميا بين الهنود، وسيكون الوجود الهندي بين باقي الانتماءات السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية العالمية وجودا قابلا للملاحظة عالميا.

٣-اما في حالة الاتجاه للفوضى، فاننا هنا امام احتمالين: ان ضبط الهنود دولتهم وحافظوا على السلم الاهلي والتنوع داخل المجتمع الهندي فان الامر سيجعل الهند بعيدة نسبيا عما موجود بجوارها، بل وربما ستتوسع الهند في جنوب اسيا وستتحول إلى نظام إقليمي كبير بحكم ان الهند تمثل الجانب الاكبر من نظام جنوب اسيا. اما ان اتجهت الهند ايضا إلى الانغماس في الفوضى وعدم السيطرة على تفاعلات الصراع والفوضى الداخلية والاقليمية، فان الهند ستكون عرضة للتفكك.

والواقع، اننا هنا في ظل العقود الثلاثة القادمة يتوقع ان يكون العالم اقرب إلى مزاوجة بين

الاحتمالين الاول والثاني، كون المنظمات الإقليمية تتجه بشكل مضاعف إلى تقريب الدول والتقليل من ضغط عامل السيادة عليها. اما المنظمات العالمية فان ما تتجه اليه ينبأ بان تيار العالمية يزداد حضورا في المجتمع الدولي.

الخاتمة:

في هذا البحث تم تناول موضوع في غاية الاهمية متعلق بموقع الهند في التوازنات الدولية، وتم الاشارة إلى ان علاقات القوة باتت تتغير بشكل بعيد عن مركزيتها الغربية، وان هذا الانتشار المتحقق جاء في صالح القارة الاسيوية بشكل واضح، ومن بين القوى التي استفادت من هذا التحول المستمر في علاقات القوة هي الهند.

ان الهند دولة تتمتع بامكانات مهمة من حيث الموقع والقدرات، والنمو الذي تتمتع به سيجعلها في مراتب مهمة في النظام الدولي خلال العقود القليلة القادمة، بمعنى ان التوقعات تنتهي إلى ان النمو في مؤشرات القوة الدولية يرجح ان تكون الهند بين القوى الكبرى في النظام الدولي، وانها ستكون واحدة من بين القوى التي تؤثر في التوازنات الدولية، ولا يمكن ان تتشكل علاقات دولية، خاصة في القارة الاسيوية من غير ان تراعي مصالح الهند فيها.

ويبقى من الامور السلبية التي تقف بوجه بلوغ الهند مراتب القوة العالمية العظمى على المدى البعيد هو التعددية الاثنية والدينية واللغوية في الهند، ومستويات الفقر التي لا يمكن ان تتجاوزها الهند على المدى المنظور بحكم بلوغ عدد سكانها نحو ١,٢٥ مليار نسمة عام ٢٠١٠، وهو عدد يلتهم أي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، ويؤخر تاثير النمو الاقتصادي لعدة سنوات لاحقة حتى يكون تاثيرها واضحا على مكانة الهند الدولية، خصوصا في ظرف كون معدلات التنمية بين المدن الهندية غير متسقة وتعاني من ضعف في البنية التحتية والصناعية اللازمة، وكون التدرج في التنمية وانتقالها بين الاقاليم ما زال يعاني بحكم ان التنمية عملية تراكمية تتعشق مع النظام التعليمي وليس مجرد صناعات أو انفاق على مشاريع اقتصادية.

المهم هنا، البحث يتوقع ان تكون الهند واحدة من ثلاث قوى اسيوية كبرى وهي: الصين واليابان والهند، ستكون متقاربة، والرجحة الاقتصادية ستكون مع الصين مؤقتا الا انه على المدى البعيد ستكون فرص ان تعزز الهند موقعها في النظام الدولي عامة وفي التوازنات الدولية خاصة اكبر، كونها مفتوحة على البحار بموقع جيواستراتيجي فريد وليست مثل الصين التي لها اطلالة محدودة على البحار، كما ان الهند ما تزال اراضيها بكر وتحتوي موارد متعددة، ستكون معين لرفد قدرة الهند بشكل مضاعف، وكل ذلك

مترافق مع نمو في القدرات التكنولوجية التي تتمتع بها الهند، وخاصة تكنولوجيا النانو وغيرها مما يجعلها قادرة على تحقيق انتقال سريع والوصول إلى مراتب مهمة في النظام الدولي.

وفي ختام البحث، فاننا هنا توصلنا إلى تحقيق الاهداف التي انطلقنا منها، في وصف حال الهند، وحال التوازنات الدولية، وما يمكن ان يستقر عليه وضع الهند مستقبلا، وتم اثبات مضمون الفرضية، أي ان التغيرات الحاصلة على مضمون وانتشار القوة عالميا يصب في مصلحة الهند، وقوى أخرى خاصة الاسيوية منها، وسيجعلها طرفا يمتلك جزءا من عوامل القوة الدولية، ومن ثم تكون قادرة على التاثير في النظام والتوازنات الدولية.

وهذا الامر، يفرض على العراق، ان يعيد توجيه جزء من اهتمامه لهذه القوة الاسيوية، التي نمت وتنمو، وان يبحث عن فرص تعزيز التعاون معها، بمعنى توسيع منظوره للنظام الدولي العام وللتوازنات الدولية وما يمكن ان يحدث عليها من تغيرات في السنين والعقود القادمة، بما يعزز من مكانة العراق ووضعه الدولي.

الهوامش:

١-قارن:

-أياد يونس محمد الصقلي، محمد يونس يحيى الصائغ، المبررات الحديثة لاستخدام القوة في إطار نظام الأمن الجماعي، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٥٨، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ص٢٧٠-٢٧١.

-Robert A. Dahl, the concept of power, The University of North Carolina at Chapel Hill, In: 2 Oct 2015. https://www.unc.edu/~fbaum/teaching/articles/Dahl_Power_1957.pdf

-david a. baldwin, power analysis and world politics, Princeton, New Jersey, Princeton University, In: 2 Jan 2016, Pp: 163-170. http://www.princeton.edu/~dbaldwin/selectelitics.pdf

٢-حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ص٦-١٠.

٣-Robert A. Dahl, the concept of power, The University of North Carolina at Chapel Hill, In: 2 Oct 2015. https://www.unc.edu/~fbaum/teaching/articles/Dahl_Power_1957.pdf

٤-عامر محسن سلمان العامري، مفاهيم الامن: مقارنة بين الامن القومي والامن الإقليمي والامن الجماعي، مجلة السياسية والدولية، العدد ١١، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ص١٦٢-١٦٤.

٥-رسول حسين علي الجميلي، التنظيم الدولي بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ص١٨٩-١٩٠.

٦-Thomas G. Weiss, and others, The Rise of Non-State Actors in Global Governance, One Earth Future Foundation, 2013, pp: 7-11. http:www.acuns.org/wp-content/uploads/weiss.pdf

٧-للتوسع:

-Anne-Marie Slaughter, International Relations, Principal Theories, www.princeton.edu, Princeton University, In: 13 April 2016, Pp: 2-7. https://www.princeton.edu/Articles/G.pdf

-Sheng Ding (ed), soft power and the rise of china an assessment of china's soft power in its modernization process, New Jersey, Division of Global Affairs - Rutgers, The State University of New Jersey, 2006, pp: 23-31.

٨-مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع و التوقع، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ص٢-٥. وايضا: أزهار عبد الله حسن، النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١١، ص ص٢٣٤-٢٣٩.

٩-jack Donnelly, Realism and international relations, Cambridge, cambridge university, 2000, pp: 6-8. http//:www.catdir.loc.gov/catdir/samples/cam032/99053676.pdf

١٠-حسين حافظ وهيب، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ص٧٠-٧٢.

١١- samperlo-freeman, and others, trends in world military expenditure 2014, Military Expenditure, Stockholm, Stockholm International Peace Research Institute, 2015. books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1604.pdf

١٢- إجمالي الناتج المحلي، البنك الدولي، استخرج بتاريخ: ١٢ كانون الثاني ٢٠١٦. http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

١٣-صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: محمود خلف ومالك أبو شهيوة، طرابلس، دار الجماهيرية، ١٩٩٩.

١٤-علي يوسف الشكري، اصلاح مجلس الامن بين الواقع والتحديات، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٥، جامعة الكوفة، ٢٠٠٦، ص ص٣٤٦-٣٤٩.

١٥-دينا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ص٢٧١-٢٧٧. وايضا:

Emerson M.S. Niou, Peter C. Ordeshook, A Theory of the Balance of Power in International Systems , SAGE Journal, vol. 30 no. 4, University of Texas at Austin, 2006, pp: 56-59.

١٦-رسول حسين علي الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٥-١٩٩.

١٧- Report: Realism: The State, Power, and the Balance of Power, The University at Buffalo, In: 12 April 2016, Pp: 55-58. https://www.acsu.buffalo.edu/~fczagare/PSC%20346/V&K%20Ch%202.PDF

١٨-عادل حمزة عثمان، التدخل الإنساني بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية، مجلة كلية التربية للبنات، العدد ٢١، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٤٤٥-٤٤٩.

١٩-تقرير: واشنطن تستضيف قمة حول الأمن النووي العالمي، موقع الحرة، استخرج بتاريخ: ١٩ نيسان ٢٠١٦. http://www.alhurra.com/content/us-nuclear-security-summit/300544.html

٢٠-ويضيف البعض التنظيمات الارهابية التي تستغل لاداء ادوار مزعزعة للاستقرار في محيط داخلي أو إقليمي، كونها ادوات استخبارية لتنفيذ اجندات دول لا ترغب ان تكون تلك الدول ظاهرة للواجهة بشكل مباشر في ادارة علاقات دولية انما تمرر حربها عبر لغة الارهاب. بشان التنظيمات الارهابية ينظر:

Dianne E. Rennack, State Sponsors of Acts of International Terrorism—Legislative Parameters: In Brief, GRS Report, R43835, Washington, Congressional Research Service, November, 2015, pp: 4-5.

٢١-حيدر عبد الامير رزوق، الدولة ومتغيرات البيئة الدولية (تجليات العولمة)، مجلة الباحث، العدد ١٤، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص ص٢٦٠-٢٦٦.

٢٢ -Report: Culture and Globalization, NY, The Levin Institute - The State University of New York, In: 9 Oct 2015, Pp: 2-5. www.globalization101.org/uploads/File/.../cultall.pdf

٢٣ -Ronald O'Rourke, A Shift in the International Security Environment: Potential Implications for Defense—Issues for Congress, GRS Congress, No.R43838, Washington, Congressional Research Service, March, 2016, pp: 11-15.

٢٤ -M Matheswaran, India As an Emerging Power Strategic Challenges, draft of paper to be presented at flacso- -isa conference 23 July 2014, The International Studies Association, Social Sciences University Of Arizona , Tucson, AZ, In: 5 April 2016, pp: 3-8. http//:www.web.isanet.org/.../11353cac-9e9b-434f-a25b-a2b51dc4...

٢٥- Ashley J. Tellis, india as a leading power, Washington, Carnegie Endowment for International Peace, 2016, pp: 3-6.

٢٦-علي يوسف شكري، مصدر سبق ذ كره، ص ص٣٤٧-٣٥١.

٢٧- Frederic Grare, the india australia strategic relationship, Washington, Carnegie Endowment for International Peace, march 2014, pp: 7-11.

وايضا:

Rajiv Kumar, U.S.-India Initiative Series The Strategic Implications of Indo-U.S. Private-Sector Ties, Washington, Center for a New American Security, Oct 2010, p:12.

٢٨-حسن عبد علي، العلاقات الهندية الامريكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣، جامعة بابل، ٢٠١٠، ص ص١١٥-١١٧.

وايضا:

Tawseef Ahmad Bhat and Deepika Gupta, Indo-US Nuclear Deal: A New Beginning in Indo-US Relations, International Research Journal of Social Sciences, Vol. 4, Ministry of Corporate Affairs, Government of India, International Science Community Association, July, 2015, pp: 59-61.

٢٩-قارن:

-Ashley J. Tellis, india as a leading power, op. cit, pp: 9-11.

-Sri.Hanumanthappa D. G,, significance of indo russian relations in 21st century, IJELLH, Volume 1 Issue V, **India,** International Journal of English Language, Feb 2014, pp: 48-53.

٣٠-Mahwish Hafeez, India-Israel relations, international society for scientometrics and infometrics,In: 12 Apr 2015. http://issi.org.pk/wp-content/uploads/2014/06/1299649872_8179217.pdf

٣١- samperlo-freeman, and others, op. cit, pp: 3-5,

٣٢-للتوسع:

-Ronak D. Desai, Indo-Israeli Relations: Key Security Implications , Cambridge, MA, Belfer Center for Science and International Affairs, In: 17 Oct 2015. http://belfercenter.hks.harvard.edu/publication/18414/indoisraeli_relations.html

-Dana Kursh, and others, Indo-Israeli defence cooperation a platform to jointly access and capture world markets, Federation of Indian Chambers of Commerce & Industry, In: 17 Oct 2015. http//:www.ficci.com/pressrelease/2099/ficci-press-sep8-israel.pdf

٣٣-قارن:

-International Trade Statistics 2015, World Trade Organization, 2015, pp: 36-39.

-تقرير، الهند أكبر اقتصاد عالمي خلال سنوات، موقع ساسا بوست، استخرج بتاريخ: ٦ ايار ٢٠١٦. /http://www.sasapost.com/india-economyl

-البنك الدولي: تسارع النمو في جنوب آسيا بقيادة الهند، استخرج بتاريخ: ٦ ايار ٢٠١٦. http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014/10/06/led-india-south-asia-economic-growth-accelerate

٣٤- The rise to prominence of India's economy, Economic Bulletin, Vol. 4, European Central Bank, In: 2 Fab 2016. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/eb201504_focus01.en.pdf

٣٥-kondo Masanori, Japan-India Economic Relationship: Trends and prospects, v, No. 12, **Research Institute of Economy, Trade and Industry**, August 2012, pp: 2-3. http://www.rieti.go.jp/jp/publications/pdp/12p016.pdf

٣٦-تقرير: سكان المناطق الريفية، البنك الدولي، استخرج بتاريخ: ٢١ ايار ٢٠١٦. http://data.worldbank.org/indicator/SP.RUR.TOTL

٣٧--ahesh.C., Indian society and social change, Kerala –india, university of Calicut, 2011, pp: 23-27.

٣٨- Sonia Bhalotra, Politician Identity and Religious Conflict in India, Boston, MA , Harvard Business School, 2012, pp: 3-7.

٣٩-حبيب فارس عبد الله، كشمير البعد التاريخي والمداخلات الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ص١٧٠-١٧٣

٤٠-عماد قدورة، نتائج الانتخابات الهندية: الدلالات الاستراتيجية، موقع الجزيرة معرفة، استخرج بتاريخ: ١١ شباط ٢٠١٦. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/05/20145201111252199 84.html

٤١-Rohan Mukherjee, David M Malone, India and the UN Security Council, Economic & Political Weekly, vol xlviii, no.29, New Jersey, Princeton University, July 2013, pp: 115-116.

٤٢-شانون ن. كايل، هانز م. كريستنسين، القوات النووية الهندية، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، ٢٠١٣، ص ص٤٢١-٤٢٢.

٤٣-براهيم محمد، الاقتصاديات العشرين الاكبر بحلول العام ٢٠٣٠، موقع ساسا بوست، في: ٢٣ ايار ٢٠١٦. http://www.sasapost.com/worlds-20-largest-in-2030/

٤٤-زاهر ربيع الجامع، التوقعات الاستراتيجية العالمية حتى سنة ٢٠٣٠، موقع كتابات، في: ٢١ نيسان ٢٠١٦. http://www.kitabat.info/subject?id

المراجع:

اولا: الكتب باللغة العربية:

١. شانون ن. كايل، هانز م. كريستنسين، القوات النووية الهندية، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية واخرون، ٢٠١٣

٢. صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: محمود خلف ومالك أبو شهيوة، طرابلس، دار الجماهيرية، ١٩٩٩.

ثانيا: البحوث باللغة العربية:

١. أزهار عبدا لله حسن، النظام الدولي الراهن وانحراف الشرعية الدولية المظاهر والدلالات، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١١

٢. أياد يونس محمد الصقلي، محمد يونس يحيى الصائغ، المبررات الحديثة لاستخدام القوة في إطار نظام الأمن الجماعي، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٥٨، جامعة الموصل، ٢٠١٣

٣. حبيب فارس عبد الله، كشمير البعد التاريخي والمداخلات الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١

٤. حسن عبد علي، العلاقات الهندية الامريكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣، جامعة بابل، ٢٠١٠

٥. حسين حافظ وهيب، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤

٦. حيدر عبد الامير رزوق، الدولة ومتغيرات البيئة الدولية (تجليات العولمة)، مجلة الباحث، العدد ١٤، جامعة كربلاء، ٢٠١٥

٧. حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣

٨. دينا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢

٩. رسول حسين علي الجميلي، التنظيم الدولي بين سياسة توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣

١٠. عادل حمزة عثمان، التدخل الإنساني بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية، مجلة كلية التربية للبنات، العدد ٢١، جامعة بغداد، ٢٠١٠

١١. عامر محسن سلمان العامري، مفاهيم الامن: مقارنة بين الامن القومي والامن الإقليمي والامن الجماعي، مجلة السياسية والدولية، العدد ١١، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩

١٢. مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع و التوقع، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥

ثالثا: مصادر الانترنت

١. إجمالي الناتج المحلي، البنك الدولي، استخرج بتاريخ: ١٢ كانون الثاني ٢٠١٦.
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

٢. براهيم محمد، الاقتصاديات العشرين الاكبر بحلول العام ٢٠٣٠، موقع ساسا بوست، في: ٢٣ ايار ٢٠١٦.
http://www.sasapost.com/worlds-20-largest-in-2030/

٣. البنك الدولي: تسارع النمو في جنوب آسيا بقيادة الهند، استخرج بتاريخ: ٦ ايار ٢٠١٦.
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014/10/06/led-india-south-asia-economic-growth-accelerate

رابعا: الكتب باللغة الانكليزية

1. hesh.C., Indian society and social change, Kerala –india, university of Calicut, 2011

2. Ashley J. Tellis, india as a leading power, Washington, Carnegie Endowment for International Peace, 2016

3. Frederic Grare, the india australia strategic relationship, Washington, Carnegie Endowment for International Peace, march 2014

4. Rajiv Kumar, U.S.-India Initiative Series The Strategic Implications of Indo-U.S. Private-Sector Ties, Washington, Center for a New American Security, Oct 2010

5. Sheng Ding (ed), soft power and the rise of china an assessment of china's soft power in its modernization process, New Jersey, Division of Global Affairs - Rutgers, The State University of New Jersey, 2006

6. -Sonia Bhalotra, Politician Identity and Religious Conflict in India, Boston, MA , Harvard Business School, 2012

خامسا: الدوريات باللغة الانكليزية

1. Dianne E. Rennack, State Sponsors of Acts of International Terrorism—Legislative Parameters: In Brief, GRS Report, R43835, Washington, Congressional Research Service, November, 2015

2. Emerson M.S. Niou, Peter C. Ordeshook, A Theory of the Balance of Power in International Systems , SAGE Journal, vol. 30 no. 4, University of Texas at Austin, 2006

3. Ronald O'Rourke, A Shift in the International Security Environment: Potential Implications for Defense—Issues for Congress, GRS Congress, No.R43838, Washington, Congressional Research Service, March, 2016

4. Tawseef Ahmad Bhat and Deepika Gupta, Indo-US Nuclear Deal: A New Beginning in Indo-US Relations, International Research Journal of Social Sciences, Vol. 4, Ministry of Corporate Affairs, Government of India, International Science Community Association, July, 2015

سادسا: أخرى باللغة الانكليزية

1. Anne-Marie Slaughter, International Relations, Principal Theories, www.princeton.edu, Princeton University, In: 13 April 2016, https://www.princeton.edu/~slaughtr/Articles/722_IntlRelPrincipalTheories_Slaughter_20110509zG.pdf

2. Dana Kursh, and others, Indo-Israeli defence cooperation a platform to jointly access and capture world markets, Federation of Indian Chambers of Commerce & Industry, In: 17 Oct 2015. http//:www.ficci.com/pressrelease/2099/ficci-press-sep8-israel.pdf

3. david a. baldwin, power analysis and world politics, Princeton, New Jersey, Princeton University, In: 2 Jan 2016, http://www.princeton.edu/~dbaldwin/selected%20articles/Baldwin%20(1979)%20Power%20Analysis%20and%20World%20Politics.pdf

4. kondo Masanori, Japan-India Economic Relationship: Trends and prospects, v, No. 12, Research Institute of Economy, Trade and Industry, August 2012, http://www.rieti.go.jp/jp/publications/pdp/12p016.pdf

5. M Matheswaran, India As an Emerging Power Strategic Challenges, draft of paper to be presented at flacso- -isa conference 23 July 2014, The International Studies Association, Social Sciences University Of Arizona , Tucson, AZ, In: 5 April 2016, http//:www.web.isanet.org/…/11353cac-9e9b-434f-a25b-a2b51dc4…

6. Mahwish Hafeez, India-Israel relations, international society for scientometrics and infometrics,In: 12 Apr 2015. http://issi.org.pk/wp-content/uploads/2014/06/1299649872_8179217.pdf

7. Sri.Hanumanthappa D. G,, significance of indo Russian relations in 21st century, IJELLH, Volume 1 Issue V, India, International Journal of English Language, Feb 2014

8. The rise to prominence of India's economy, Economic Bulletin, Vol. 4, European Central Bank, In: 2 Fab 2016. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/eb201504_focus01.en.pdf